الموارد المالية في اقليم أرمينية خلال الحكم العربي ٢١ هـ/٦٤٢ م - ٢٤٧ هـ/٨٦٥ م

الدكتور صلاح الدين طه أمين
مدرس - كلية التربية

این صفحه در اصل مجله ناقص بوده است

تحتل ارمينية موقعاً متميزاً بالنسبة للدولة العربية الاسلامية ، اذ انها تقع على اطراف بلاد الشام والجزيرة ، وان موقعها هذا يؤمن هذه الاقاليم من هجمات البيزنطيين خاصة بعد تحريرهما ، وهو الذي دفع العرب الى تحرير هذا الاقليم من السيطرة الساسانية والبيزنطية وكان ذلك في سنة ٣١هـ/٦٥٣م . واستمر هذا الاقليم تحت السيادة العربية حتى منتصف القرن الثالث الهجري .

لقد ظهرت دراسات تاريخية عن تحرير العرب لهذا الاقليم، كما قام بعض المؤرخين بدراسة اوضاع سكانه الادارية والاقتصادية والاجتماعية ، الا أن احدا لم يتطرق الى دراسة موارده المالية التي تشكل مدخولات بيت المال خلال الفترة المشار اليها، ولم ينل الاهتمام اللازم به ، وهذا مادعاني الى معالجة الموضوع والبحث فيه .

ومما ينبغي الاشارة اليه ان المصادر العربية لم تقدم سوى معلومات مقتظبة عن موارد هذا الاقليم المالية ، واغلبها ورد بصورة عرضية اثناء الكلام عن تحرير العرب له ، وتتمثل هذه المعلومات في العهود ، والاتفاقيات التي ابرمها القادة العرب مع امرائه واشارت في متنها الى امور مالية تتعلق بالجزية والخراج والامور الاخرى المتفرعة عنها وقد تفحصت هذه الوثائق بشكل دقيق واخذت منها ما يتعلق بالبحث ودرسته دراسة تاريخية قائمة على التحليل والاستنتاج لتكوين صورة واضحة وكاملة عن البحث .

ان ما قدمته المراجع العربية من روايات متعددة لاتكفي لبناء البحث ، وان فيها الكثير من المعلومات الناقصة التي تشكل فراغاً كبيراً ، لهذا فقد استعنت ببعض دراسات المؤرخين الارمن منهم على سبيل المثال كروسية Grousset وباسدر ماجيان Pasdermadjan وغيرهما لتكوين صورة عن هذا الموضوع ، الا انني وجدت ان هذه المصادر تعكس وجهة نظر ارمينية بحتة ، ولهذا فقد حاولت ان اخضع النصوص الارمنية الى التحليل ومناقشة ما ورد فيها من ملاحظات ومقارنةذلك بما توفر لدي من المصادر الاخرى .

اما بالنسبة الى المسائل الاخرى التي لايورد المؤرخون العرب والارمن معلومات واضحة عنها فقد اشرت الى اهم الامور التي تتعلق بها من خلال الاسئلة الكثيرة التي يمكن للباحث الاجابة عنها .

يمكن من خلال هذا البحث القول ان العرب قد تساهلوا كثيراً مع الارمن عند فرض الضرائب المختلفة ، ويرجع ذلك الى طبيعة الاقليم وظروفه الطوبغرافية واهميته السوقية

وظهر ذلك جلياً في عقود الصلح التي ابرمت مع امرائه . ولا شك ان هذه العقود تمثل المبادىء العامة والقواعد الثابتة التي تنظم العلاقة مع الاقاليم المحررة ومن ابرز الموارد المالية في هذا الاقليم :—

أ — الجزية :

فرض العرب المسلمون الجزية على سكان المدن المفتوحة ، وقد نص القرآن الكريم على ذلك في سورة التوبة «قاتلوا الذين لايؤمنون بالله واليوم الاخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » (١) . الا أن القرآن الكريم لم يوضح مقدار الجزية المفروضة على سكان المدن المفتوحة ولهذا فقد ترك امر تقديرها للخلفاء .

لم يورد المؤرخين العرب تفاصيل وافية عن مقدار الجزية المفروضة على سكان ارمينية كافة ، الا انهم قدموا بصورة عرضية بعض الاشارات التي تتضمن معلومات مقتضبة عن مقدار الجزية التي فرضت على مدن تفليس وشمشاط فذكر ابن سلام ان حبيب ابن مسلمة الفهري صالح سكان مدينة تفليس — وهي قصبة كورة جرزان —وفرض على كل اهل بيت دينار واحد (٢) ،وأورد ابن اعثم ان حبيبا جمع مبلغ ثمانون الف درهم فأخذها ، وكتب لهم كتاباً بذلك (٣) . كما اخبرنا الطبري ان عثمان بن ابي العاص صالح سكان مدينة شمساط ، وفرض على كل اهل بيت دينار واف على شرط الا يجمع الارمن بين متفرق من الاهلات (الاهالي) استصغارا منهم للجزية ، ولا يفرق العرب بين مجتمع من الارمن استكثارا منهم للجزية (٤) .

مما تقدم يتبين ان الجزية التي فرضها العرب المسلمون على كل بيت من سكان مدن تفليس وشمشاط بلغت ديناراً واحداً وهو من الذهب مهما يكن عددهم، تدفع سنوياً إلى العرب لقا حمايتهم والمحافظة على اولادهم واهاليهم وصوامعهم وبيعهم وحرية اداء طقوسهم الدينية وعباداتهم وهو مبلغ زهيد جداً اذا ما قورن بما كانوا يدفعونه للبيزنطيين من قبل .

ذكر الطبري وابن سلام وغيره من المؤرخين مقدار الجزية المفروضة على مدن تفليس وشمشاط الا انهم لم يوردوا مقدار الجزية المفروضة على بقية مدن ارمينية مثل برذعة والبيلقان وقبله وشمكور ودبيل ونخجوان وقاليقلا وارجيش وباجنيس وخلاط.. الخ والراجح

ان العرب فرضوا على سكان هذه المدن نفس ما فرضوه على مدن تفليس وشمشاط عند فتحهما باعتبار ان ظروف هذه المدن ووضعهم الاجتماعي واحد.

لقد تسامح العرب كثيراً مع الارمن عند فتحهم هذا الاقليم في تقرير مبلغ الجزية المفروضة على سكانه، وقد خالفوا القاعدة العامة التي وضعها الخليفة عمر بن الخطاب واقرها والتي تنص على فرض الجزية على كل من جرت عليه الموسى، وعين مقدارها في اول الامر على اهل الورق ٤٠ درهماً وعلى اهل الذهب اربعة دنانير (٥) ثم اعاد عمر النظر في مقدار الجزية وتقرر في ضوء ذلك ان يدفع الذمي حسب غناه وطاقته وحدد عمر الجزية بثمان واربعين درهماً للاغنياء واربع وعشرين درهماً لمتوسطي الحال واثنا عشر درهماً للفقراء(٦). والراجح ان هذه التسهيلات في تعيين مقدار الجزية المفروضة على سكان ارمينية تعود إلى طبيعة موقع هذا الاقليم المهم الذي يشرف على اقليمي الشام والجزيرة وثغورهما وحدوده الملاصقة للخزر من جهة والبيزنطيين من جهة اخرى اذ من الضروري اتباع المرونة مع سكانه للمحافظة على ولائه لا سيما وان طوبغرافيته معقدة جداً اذ تتكون من جبال شاهقة وطرق وعرة ومسالك ضيقة اضافة إلى رغبة العرب في التخفيف عن كاهل الارمن في دفع الضرائب بعد ان عسفهم البيزنطيون في فرض الضرائب وجبايتها (٧) خاصة وان معظم سكانه من الفلاحين الفقراء الذين يعملون في اراضي الاقطاعيين ومن الحرفيين وعمال المناجم وغيرهم ، اذ تكون قدرتهم على الدفع محدودة. وهناك توجيه خاص من الخليفة عمر بن الخطاب على عدم عسف اهل الذمة بما لا طاقة لهم مستندا في ذلك إلى الحديث الشريف « لا تعذبوا الناس فأن الذين يعذبون الناس في الدنيا يعذبهم الله يوم القيامة » (٨). ولم يسأل العرب جهداً في تخفيف هذه الضريبة كلما شعروا بوطأتها على السكان ، ومما يؤيد ذلك ما اورده داسكرنسي Dasxurnci ان جانشير Jaunchear حاكم كورة أران اشتكى اثناء زيارته لمعاوية ثقل الجزية المفروضة على كورته لانه كان يدفع الضرائب الى اكثر من دولة وطلب تخفيفها ، فأجاب معاوية طلبه وخفض مقدارها الى الثلث (٩) اي ان نسبة التخفيض كانت بحدود ٣٣٪ عما كانت عليه سابقاً كي يسهل عليه عملية دفعها ؛ يبدو ان مقدار الجزية المفروضة على سكان ارمينية ابان القرن الاول الهجري كان ثابتاً اذ لم يورد المؤرخون ، العرب معلومات تفيد في حصول تغيير في دفعها . اما المؤرخون الارمن فيوردون معلومات عن تغييرات حصلت في دفع هذه الضريبة في القرنين الثاني

والثالث المهجرين ويشيرون الى ثقلها على كاهل السكان اذ يتحدث كروسية عن المنصور انه كان يضع ختم من الرصاص على رقبة دافعي هذه الضريبة (١٠) وان الناس الذين ليس باستطاعتهم دفعها كانوا ينتحرون غرقا بالقاء انفسهم في الانهر (١١) ويشير في موضع آخر أن الحسن بن قحطبة زاد من الجزية وذلك نتيجة لتمرد أرتفازد ماميكوني (١٢) كما زاد ابن دوكي (حاكم مدينة دوين) الجزية المفروضة على السكان . واشار باسدرماجيان Pasdermadjian الى ثقل الجزية المفروضة على الارمن وارتفاع مقاديرها (١٣) .

ولا شك ان هذا التفاوت في دفع الجزية خلال فترات معينة يؤدي الى حدوث ردود فعل سلبية لدى السكان الا أن الظروف الداخلية والخارجية تتطلب امر زيادتها خاصة وان هذا الاقليم معرض الى هجمات الخزر أو البيزنطيين باستمرار . ويحتاج هذا الفعل الى الاموال الكثيرة لسد النفقات المختلفة التي تتكبدها الادارة العربية في الدفاع عن أمن الاقليم وأمن سكانه، كما ان الادارة العربية بحاجة الى الاموال للقضاء على الحركات الموالية للبيزنطيين التي تحدث في داخل الاقليم كما حدث في سنة ٨١هـ/٧٠٠م ،١٣٦هـ /٧٥٥م، و١٥٤هـ ٧٧١م . كما كان يقع على عبيء الدولة العربية دفع رواتب القوات الارمنية والتي تبلغ مائة الف قطعة من الذهب سنوياً (١٤) .

لقد ساوى العرب بين مختلف الطبقات الارمنية في عملية دفع الجزية ، اذ تم تطبيقها على الجميع دون ، استثناء حتى شملت النبلاء ، وما تعبير «على كل اهل بيت » الذي ورد في الاتفاقيات المختلفة مع سكان ارمينية الا ليعطي معنى الشمولية في فرضها . ويشير كروسية الى ذلك ويقول انه حتى طبقة النخراريين «النبلاء من الاحرار » لم تكن أقل معاملة من عامة الشعب ويصور وضعهم في زمن المنصور بأنهم كانوا يدفعون جزية كبيرة من الفضة والذهب والحصن والبغال والملابس (١٥) كما أنها فرضت على بقراط بقردوني وهو يمثل أمير امراء أرمينية وأمير منطقة طرون Taron (١٦) ولم يستثن العرب من مدن أرمينية في دفع الجزية سوى باب الابواب التي كان وضعها خاصاً بها إذ لم يفرض عليها العرب الجزية منذ تحريرها في سنة٢٢هـ / ٦٤٢م وذلك لكونها إحدى الثغور المهمة المواجهة لاقليم الخزر . وقد ثبت هذا الاعفاء في كتاب صلحهم عندما ذكر

شهربراز لعبد الرحمن بن ربيعة الباهلي عند تحريرهم المدينة « وجزيتنا اليكم النصر لكم والقيام بما تحبون فلا تذاونا بالجزية فتوهنونا لعدوكم» (١٨).

وقد وافق الولاة العرب على منح سكان مدينة باب الأبواب هذا الامتياز وذلك لكونها معرضة وبشكل مستمر إلى هجمات الخزر الموالين للبيزنطيين . وقد اشترط سراقه بن عمرو عامل امير المؤمنين الخليفة عمر بن الخطاب (رض) عليهم لقاء اعفائهم من الجزية « ان ينفروا لكل غارة وينفذوا لكل امر ناب او لم ينب رآه الوالي صلاحا على أن توضع الجزاء عمن أجاب إلى ذلك إلا الحشر ، والحشر عوض عن جزائهم (١١) .

أما بالنسبة إلى الرجال الذين لم يشاركوا العرب المسلمين في القتال فقد أمر سراقه عليهم الجزية، «ومن استغنى عنه منهم وقعد فعليه مثل ماعلى أهل أذربيجان من الجزاء والدلالة والنزل يوماً كاملا ، فأن حشروا وضع عنهم وأن تركوا أخذوا به» (١٩) .

لم يقدم المؤرخون العرب معلومات مفصلة عن الاسس التي تم بموجبها تقدير مبلغ الجزية ، وكيفية جمعها ، ومن المسؤول عن الجمع ، وهل هناك موظفون خاصون بها أم أن الجباة هم المسؤولون عن ذلك ، وهل تحمل الارمن تبعية جمعها ، ومن يحملها إلى بيت المال وما هي الأساليب المتبعة في جمع الجزية .

والراجح أن العمال العرب الذين انتشروا في كل كور ارمينية ومدنها منذ تحريرها هم المسؤولون عن جمعها وحملها إلى بيت المال . ولم يورد المؤرخين للعرب تفاصيل عن حدوث بعض المشاكل التي تنجم عن جمع هذه الضريبة إلا أن باسدرماجيان يشير إلى سوء الطريقة المتبعة عند جمعها ويذكر أن العرب استعملوا القسوة في جمعها (٢٠)، إلا أنه لايوضح الطريقة التي كان العرب يتبعونها عند جمعهم للجزية حتى يمكن الحكم على قسوتها. وعندما زاد ابن دوكي في مقدار الجزية ترك الفلاحون مواشيهم وهاجروا جماعات بقيادة شابوه أما توني إلى الحدود البيزنطية (٢١) .

ولا شك ان ما ذكره باسد رماجيان وكروميه بعيد عن الحقيقة ، اذ ان العرب لم يفرضوا جزية يعجز السكان عن دفعها، اذ كانت سهلة للدفع ، وهي اقل كثيراً من الضرائب التي فرضها البيزنطيون كما ذكرنا سابقاً.

٢ ـ الخراج :

فرض العرب الخراج على اراضي ارمينية منذ فتحها، فقد ذكر البلاذري ان حبيب ابن مسلمة الفهري وجه إلى قرى ارجيش وباجنبيس من غلب عليها وجبى جزية رؤوس اهلها وأتاه وجوههم فقاطعهم على خراجها (٢٢) . وكذلك صالح سكان مدينة دبيل على الخراج «وعلينا الوفاء بالعهد ماوفيتم واديتم الجزية والخراج » (٢٣) ثم صالح حبيب ابن مسلمة مدينة النشوى على مثل صلح دبيل (٢٤). وقدم بطريق البسفرجان على حبيب ابن مسلمة فصالحه عن جميع بلاده .....: على خرج يؤديه في كل سنة (٢٥) . كما صالح اهل القلاع ، بالسيسجان على خرج يؤدونه (٢٦) .

كما اشترط سلمان بن ربيعة على اهل مدينة البيلقان اداء الخراج، وصالح مدينة برذعة على مثل صلح البيلقان.

نستدل مما تقدم ان القائدين العربيين حبيب بن مسلمة الفهري وسلمان بن ربيعة الباهلي قد فرضا الخراج على اراضي ارمينية عند فتحها الا ان المؤرخين العرب لم يوردوا تفصيلات عن مقدار الخراج الذي فرضوه على كل مدينة وطريقة دفعه ، وكيف كان يفرض هل فرض على المساحة كما كان معمولا به في السواد ، ام عن طريق التقدير ، وهل راعى العرب عند وضعه ظروف المدن وطبيعة السكان وتبدلات الانتاج بحيث لا يرهق كاهل الناس ، واذا فرض الخراج تقديراً فهل كان مقداره ثابتاً ام متغيراً بتغير الظروف اضافة إلى ان هذه المصادر لاتقدم بصورة واضحة حدود الاراضي التابعة لكل مدينة والمشمولة بهذه الضريبة(٢٧).

وقد استثنى العرب من دفع الخراج سكان مدينة باب الابواب وذلك لظروفها الخاصة التي اشرنا اليها. وقد استمر اعفاء هذه المدينة حتى مجيء العباسيين إلى الحكم اذ يورد ابن اعثم ان اهلها ثاروا عندما جاءهم الحارث مولى الفضل بن يحى البرمكي ليجبي خراجها وقالوا لامير الباب نصر بن عنان «ايها الامير ان مدينتنا هذه لم يؤخذ منها خراج قط لانها في نحر العدو واهلها يحاربون الخزر » (٢٨) وكان من نتيجة ثورتهم، مطاردة عامل الخراج وقتل بعض اصحابه (٢٩).

والراجح ان العرب ابدوا تسهيلات كبيرة عند تقديرهم الخراج وذلك لاسباب سبق وان تناولناها فيما سبق وذلك لكسب ولاء السكان الى جانبهم والتخفيف من كاهلهم فقد صالح حبيب بن مسلمة الفهري اهل تفليس على اراضي لهم وكروم وارحاء يقال

لها اواري وصابينا من رستاق منجليس وعلى طعام وديدونا من رستاق فحويط من كور جرزان على ان يؤدوا على هذه الارحاء والكروم في كل سنة مائة درهم بلاثانية . وقد أقر الجراح بن عبدالله الحكمي هذا الصلح في مطلع القرن الثاني الهجري حينما كان اميرا على ارمينية وأمر الا يزاد عليهم (٣٠). ويبدو مما تقدم ان العرب فرضوا الخراج على اراضي ومدن ارمينية تقديراً بعد الاتفاق مع المزارعين من خلال قدرة انتاجية الارض ومدى تحمل السكان وامكانياتهم المالية على الدفع . ولا شك ان العرب احترموا هذه الاتفاقات ونفذوها بكل دقة وامانة مما يدل على ان الخراج بقي ثابتاً حتى القرن الثالث الهجري دون تغيير في تقديره .

اورد الجغرافيون والمؤرخون العرب قوائم مختلفة عن خراج ارمينية . ولا شك ان هذا الاختلاف لايعود الى طبيعة الضريبة المفروضة على الارض وانما سببه الرئيسي الجباة واسلوبهم في الجباية ، وموقف الامراء العرب ومدى علاقتهم ببطارقة الارمن يقول البلاذري «ولم يزل بطارقة ارمينية مقيمين في بلادهم يحمي كل واحد منهم ناحيته . فاذا قدم عامل من عماله داروه فان رأوا منه عفة وصرامة وكان في قوة وعدة ادوا ، اليه الخراج واذعنوا له بالطاعة والا اغتمزوا فيه واستخفوا بأمره » (٣١) ويقول في موضع آخر «ثم ولي ارمينية عمال كانوا يقبلون من اهلها العفو ويرضون من خراجها بالميسور » (٣٢) وغالباً ما يؤدي ذلك الى اختلاف مبالغ الخراج وقوائمها ، اضافة الى ذلك فان ادارة ارمينية غالباً ما تجمع مع اذربيجان والجزيرة وهذا ما يؤدي الى جمع خراج هذه الاقاليم مجتمعة وليس مفردة مما يصعب معه تقدير خراج هذا الاقليم . ومع هذا فان قدامة وابن الفقيه قدما مجموع خراج ارمينية بصورة مفردة فقد ذكر قدامه ان مجموع خراج ارمينية وكورها جرزان ودبيل وبرزند وسراج طير وباجنيس وارجيش وفلاط والسيسجان واران وكورة قاليقلا والبسفرجان في حدود اربعة ملايين درهم (٣٣) :

اما ابن الفقيه فقد ذكر ان تقرير خراج ارمينية يبلغ مليونين وثلاثة وثلاثون الفا وتسعمائة وخمسة وثمانون درهماً (٣٤).

ومن خلال تحليل ما اورده كل من قدامة وابن الفقيه يظهر ان هناك فرقاً واسعاً في مجموع الخراج يقدر بحوالي مليون ومئة وستون الفا وخمسة عشر درهما وهو مبلغ يعادل ثلث مجموع خراج ارمينية :

أما ابن حوقل فقد أورد خراج أرمينية مضموماً إلى خراج اذربيجان واران وما حولها وذكر أنه يبلغ خمسمائة الف دينار (٣٥). ويبدو أنه من الصعب استخلاص خراج كل أقليم على حدة حتى يمكن معرفة خراج ارمينية صنوياً.

ويمكن القول أن ماذكره قدامة وابن الفقيه وابن حوقل عن خراج أرمينية لايمكن الاعتماد عليه في تكوين صورة واضحة عن تقدير خراج هذا الاقليم وذلك لتباين مقدار الخراج صنوياً من السكان نتيجة لتعرض أرمينية إلى الكثير من الأحداث الداخلية والخارجية ،إذ تعرض هذا الأقليم إلى الكثير من المؤامرات الداخلية التي كان يثيرها البيزنطيون اضافة إلى هجمات الخزر الكثيرة عليه . وأدى ذلك إلى عدم استقرار وارداته بين سنة وأخرى، كما أن للظروف المناخية أثراً كبيراً في ذلك .

ولا نملك من المعلومات الواضحة عما يدخل بيت المال من واردات أرمينية سوى القائمة التي أشار الجهشياري اليها والتي يعود تاريخها إلى سنة ٢٠٤هـ . وكان مما دخل بيت المال من الموارد النقدية والعينية في تلك السنة هي :

١ ــ من النقود :

ثلاثة عشر مليون درهم

ب ــ من الواد العينية :

١ ــ البسط المحضرة : ٢٠ بساطاً

٢ ــ الرقم (٣٦) : خمسمائة وثمانون قطعة

٣ ــ المالح الشورماهي (٣٧) : عشرة الاف رطل

٤ ــ الطريخ (٣٨) : عشرة الاف رطل

٥ ــ البزاة : ثلاثون بازا

٦ ــ البغال : مائتي بغل (٣٩)

اشار الجهشياري في قائمته انه يدخل في بيت المال من أقليم أرمينية صنوياً مبالغ نقدية وأمور عينية . ومن المبالغ النقدية ثلاثة عشر مليون درهم صنوياً ، إلا أنه لايشير إلى مصادر هذا المبلغ وهل انه يشمل المبالغ الواردة من الخراج فقط ام تدخل فيه كافة الضرائب الاخرى

المفروضة على السكان: والراجح ان هذا الرقم يشكل مجموع الضرائب المجباة من هذا الاقليم خاصة بعد استقرار الاوضاع السياسية – وسيطرة الولاة الاقوياء فيه ممن ضبطوا الاقليم وضاعفوا من جبايته وضربوا بيد من حديد على كل من يخالف القانون من امثال الولاة، زافر بن اسيد السلمي ويزيد بن مزيد الشيباني وولديه اسد وخالد ، وحازم بن خزيمة .....الخ

ان قائمة الجهشياري تدل على ان العرب المسلمين كانوا يأخذون الخراج نقدا وعينا وهذا يخالف ما اورده باسدرماجيان ان العرب يرفضون قبول الضرائب العينية (٤٠) وتؤكد هذه القائمة على ان العرب اخذوا البسط المحفورة والشورماهي والطريخ والبزاة الارمينية المشهورة وكذلك البغال ضرائب عينية ودخلت سجلات بيت المال . ومما يزيد في اثبات ذلك ان مسلمة بن عبد الملك جعل ابراج مدينة باب الابواب اهراء للحنطة والشعير (٤١) . وان مصدر هذه الحبوب هو الضرائب التي فرضت على مدن ارمان القريبة من هذا الثغر ، ومن الممالك الاخرى الممتدة على جبال القفقاس قلعة السرير وزريكران وطبرسرانشاه وتومان وحمزين واللكز ،وسدان وهي كلها من فتوح محمد بن مروان(٤٢):

اما فيما يتعلق بجباية الخراج فان الولاة العرب عينوا الموظفين المختصين لجبايته منذ تحرير العرب لهذا الاقليم ، الا أن المؤرخين العرب لم يقدموا قوائم باسماء هؤلاء الموظفين عدا القليل منهم . وأورد ابن اعثم ان الاشعث بن قيس الكندي كان يجبي خراج ارمينية واذربيجان ويحمله الى الخليفة عثمان بن عفان (٤٣) .

وكثيراً ما كان يتعرض هؤلاء العمال الى مضايقات الناس وملاحقتهم وقتلهم احياناً كما حدث لابي صباح عندما ارسله الفضل بن يحيى ليجبي الخراج (٤٤) ، وكما حدث للحارث مولى الفضل بن يحيى عندما جاء يجبي خراج مدينة الباب اذ طاردوه وقتلوا اصحابه . والراجح ان هؤلاء العمال استعملوا القوة في جباية هذه الضريبة وملاحقة المزارعين الذين يتهربون من دفعها . ولا شك ان العرب مسكوا السجلات والدواوين الخاصة لتدوين مقادير الخراج المفروضة على كل منطقة ، وكانوا يحصون هذه المناطق ويعيدون النظر بها بين فترة واخرى ويشير داوست ان للحارث بن عمرو الطائي وهو امير ارمينية كان اول من وضع سجلا احصى فيه جميع الرجال والحيوانات في الاقليم وذلك لتنظيم الضرائب (٤٥) .

٣ ـ الزكاة :

تعد الزكاة مورداً مهماً من موارد بيت المال ، وهي تقع على كاهل المسلمين الذين سكنوا ارمينية واستقروا فيها، وقد نص القرآن الكريم على دفع المسلمين لها « خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم » :

لا يورد المؤرخون العرب معلومات عن المبالغ التي تدخل إلى بيت المال من هذه الضريبة ، والراجح ان هذا المبلغ يتناسب طردياً مع دافعيها من المسلمين.

٤ ـ ضريبة المعادن :

فرض العرب المسلمون الضرائب على اهم المعادن الموجودة في ارمينية وهي الملح والنفط الذي كان يستخرج من مدينة باكو، وكان يزيد بن مزيد الشيباني وهو من امراء ارمينية المعروفين اول امير بعث إلى نفاطه ارض شروان وملاحتها فجباها ووكل من يستلم هذه الجباية (٤٦)، الا ان المؤرخين العرب لا يذكرون تفاصيلها ومقدارها :

٥ ـ ضرائب المرور :

ان موقع ارمينية الفريد بين الصين من جهة وبين اوربا من جهة اخرى جعلها ممراً تجارياً مهماً بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، اذ كانت تجارة الحرير تمر فيها اضافة إلى منتجات بلاد الخزر واللان وتجارة المدن المطلة على نهر الدانوب وبحر البلطيق(٤٧). وكانت الادارة العربية قد فرضت الضرائب على كل القوافل التجارية التي تمر عبر الاراضي الارمينية. ولاشك ان هذه الضرائب تشكل مورداً مهماً للدولة، ولكن لا توجد اشارات إلى مقدار هذه الضرائب التي تدخل إلى بيت المال سنوياً.

كانت هذه الموارد تجمع عادة سنوياً وتحمل إلى بيت المال. وغالباً ما يكون جمعها بعد جني المحاصيل لتسهيل عملية دفعها.

اما اوجه صرف هذه الاموال فكانت تستعمل لصرف رواتب العمال والموظفين العرب: ويذكر ابن اعثم ان مسلمة بن عبد الملك كان يدفع إلى امير مدينة باب الابواب مائة وعشرة دنانير في كل سنة غير القمح والزيت والرزق شهراً بشهر (٤٨)، كما كان يصرف منه رواتب الجند خاصة في الثغور ومساعدة المحتاجين والفقراء، كما كان الامير العربي يعطي رواتب القوات الارمينية كما ذكرنا سابقاً.

ثبت الهوامش والتعليقات

(١) الاية : ٢٩

(٢) الاموال :ص٢٠٩، انظر ايضاً : البلاذري : فتوح البلدان : ص ٢٠١ ،الطبري : تاريخ الرسل والملوك: ١/ ٢٦٧٥ ،ياقوت : معجم البلدان : ١/ ٨٥٨، ابن الاثير : الكامل ٢/٨٥، ابن خلدون :التاريخ :٢/١٠٠١، دحلان : الفتوحات الاسلامية : ١١٩/١، حميد الله :الوثائق السياسية :٣٣٦ – ٣٣٧ .

(٣) ابن اعثم الكوفي :الفتوح : ١١٥/٢ :

(٤) تاريخ الرسل :١/٢٥٠٦ ، انظر ايضاً :ابن الاثير : الكامل :٥٣٣/٢، الذهبي : تاريخ الاسلام ٢٧/٢، ابن كثير :البداية والنهاية :٧٦/٧،٩٦، ويذكر ترتون : اهل الذمة في الاسلام : ص ٢٤٤ ،ان العرب فرضوا دينارين على كل اهل بيت، وهويخالف ماأورده المؤرخون العرب ، وهو رأي غير صحيح ومبالغ فيه. ولا يورد من أين أستقى معلوماته .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان :ص ١٢٥، انظر ايضاً ص ١٥٢. والمقصود بالورق الفضة .

(٦) ن . م : ص١٧٨ .

(٧) لقد فرض البيزنطيون على أرمينية الاحكام المالية المطبقة في دولتهم والتي تميزت بتعدد الضرائب المفروضة على الارمن .فقد فرض البيزنطيون ضرائب المنازل وأراضي المدن والضرائب على المهن والتجارة والماشية . وكان يؤخذ من الغلال لاغراض الكنائس ، وما كان يفرض على الارمن لمختلف الاغراض كتطهير القنوات . كما فرضوا الرسوم على النقل داخل البلاد (انظر في ذلك : ضياء الدين الريس – الخراج– ص٦٣) كما يذكر (ص٥٤) انه لم يخلص من دفع الضرائب حتى الباعة المتجولون والاسكافيون .

أما في الدولة الساسانية فيذكر الريس (الخراج :ص ٦٣) انه كان يفرض في أوقات الحروب ضرائب مختلفة اضافة إلى ماكان يطلبه رجال الدين المجوس من ضرائب وتبرعات .

ويبدو ان الضرائب التي فرضها الساسانيون على الارمن كانت اقل مما فرضه البيزنطيون رغم تعددها .

(٨) د : عبد الخالق الغزاوي : النظام المالي في الاسلام : ص ١٦٦ ، بيروت ط٢ ، ١٩٧٣ :

(٩) وكان جانشير يدفع الضرائب إلى البيزنطيين والخزر اضافة إلى العرب انظر :
The History of Caucasians Albanian, P. 128.

(١٠) Histoire de la Armenie, p. 320.

(١١) Ibid: p. 324 .

(١٢) Ibid, p. 324, 338.

(١٣) Histoire de la Armenie, p. 134 .

(١٤) Muyldermans : Ladomination Arabe En Armenie, p. 100.

(١٥) Histoire del Armenie : p. 320.

(١٦) Ibid: P. 356.

(١٧) الطبري : تاريخ الرسل : ١/ ٢٦٦٤ ، انظر ايضاً ابن الأثير : الكامل : ٣/٢٨ ، ابن خلدون : التاريخ : ٢/٩٨٣ ، دحلان : الفتوحات الاسلامية : ١/١٠٧ — ١٠٨ ، لريس — الخراج : ١٦٤ — ١٦٥ ، ترتون : أهل الذمة في الاسلام : ص٢٤٤ — ٢٤٥ .

(١٨) الطبري : ن.م : ١/٢٦٦٦ ، انظر ايضاً : حميد الله : الوثائق السياسية : ص٣٤٠ .

(١٩) الطبري : ن.م : ١/٢٦٦٦ ، انظر ايضاً : حميد الله : الوثائق السياسية : ص ٣٤٠.

(٢٠) Histoire de L' Armenie, p. 157.

(٢١) Histoire de L' Armenie, P. 338.

(٢٢) فتوح البلدان : ص ٢٠٠ :

(٢٣) ن : م : ص ٢٠٠ :

(٢٤) ن : م : ص ٢٠٠ :

(٢٥) ن : م : ص ٢٠٠ :

(٢٦) ن : م : ص ٢٠٠ — ٢٠١ :

(٢٧) صلاح الدين أمين : الحياة العامة في أرمينية .رسالة دكتوراه غير منشورة: ص٢٣٢

(٢٨) الفتوح : ٨/٢٥٦ ـ ٢٥٧

(٢٩) ن : م : ٨/٢٥٦ ـ ٢٥٧ :

(٣٠) البلاذري : فتوح البلدان : ص ٢٠٢

(٣١) فتوح البلدان : ص ٢٠٩ ـ ٢٠٠

(٣٢) ن : م : ص ٢١٠

(٣٣) الخراج وصنعة الكتابة: ص ٢٤٦ ، انظر ايضاً : ابن خرداذبه: المسالك والممالك : ص ١٢٤ :

(٣٤) مختصر كتاب البلدان :ص ٢٩٧، وانظر: الحياة العامة في أرمينية : ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ :

(٣٥) صورة الارض : ٢/٣٥٥ :

(٣٦) ذكر ابن منظور ان معنى الرقم هو الخز الموشي انظر لسان العرب ، دار اسان العرب ،بيروت مجلد الاول : ص ١٢١٠ .

(٣٧) الشورماهي : نوع من السمك المعروف الذي يعيش في انهار ارمينية .

(٣٨) الطريخ :وهو سمك صغير يعيش في بحيرة خلاط .

(٣٩) الوزراء والكتاب : ص ٢٨٦ ، انظر ايضاً ابن خلدون : المقدمة : ٢/٥٠٠، فتحي عثمان الحدود الاسلامية :١٢٨/٣ ، وانظر ايضاً الحياة العامة في ارمينية: ص ٢٣٣ .

(٤٠) Histoire de L' Armenie; P. 157

(٤١) ابن اعثم :الفتوح :٦٩/٨ .

(٤٢) البلاذري :فتوح البلدان : ٢٠٨ ـ ٢٠٩، انظر ايضاً اليعقوبي :التاريخ : ٢/ ٣٨٢ خليفة التاريخ :٣٦٧/٢، الازدي :تاريخ الموصل :ص ٤٢ ـ٤٣، الذهبي : دول الاسلام : ٨٣/١ :

(٤٣) ابن اعثم : للفتوح : ٢ / ١١٦

(٤٤) ن : م : ٢ / ١١٦

(٤٥) The History of Caucasian and Albanians, p.209

(٤٦) البلاذرى : فتوح البلدان : ص ٢٠٩ ، انظر ايضا ابو دلف : الرسالة الثانية : ياقوت معجم البلدان : ٤٧٧/١.

(٤٧) الزيادة التفاصيل والمعلومات راجع الحياة العامة في ارمينية : ص ٢٤٧ – ٢٥٤.

(٤٨) ابن اعثم : الفتوح ٦٩/٨ .

مصادر البحث

أ- المصادر القديمه :

١ - ابن الاثير : ابو الحسن عزالدين علي بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزرى ٥٥٥هـ - ٦٣٠ هـ:
الكامل في التاريخ : ١٢ جزءا . منشورات مكتبة خياط - بيروت ١٣٨٥ هـ/١٩٦٥م :

٢ - البلادرى : أبو بكر أحمد بن يحيي بن جابر بن داود البغدادي المعروف بالبلاذرى (ت / ٢٧٩هـ) :
فتوح البلدان : نشر ري غوية ، طبع برل ١٨٦٦ م.

٣ - الجهشياري : أبو عبدالله محمد بن عبدوس
الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا واخرون (ط) القاهرة ١٩٣٨ م .

٤ - ابن حوقل : ابو القاسم النصيبي (ت / ٣٦٨هـ)
صورة الارض : ط ٢ مطبعة بريل ، ليدن ١٩٣٨ م . حزيران .

٥ - خرداذبه : أبو القاسم عبيد الله بن عبدالله (ت / ٣٠٠هـ)
المسالك والممالك : طبع ليدن ١٩٢٧ م.

٦ - ابن خلدون : عبدالرحمن بن محمد (ت/٨٠٨هـ).
العبر وديوان المبتدأ والخبر : ٧ أجزاء،منشورات دار الكتاب اللبناني بيروت .

٧ - ابن خياط : ابو عمرو خليفة (ت / ٢٤٠ هـ).
تاريخ خليفة : جزءان ، تحقيق اكرم ضياء العمري ، مطبعة الاداب، النجف الاشرف ١٩٦٧ م .

٨ - دحلان : السيد أحمد بن السيد زيني دحلان

الفتوحات الاسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية جزءان ط ١
القاهرة ١٣٢٣ هـ .

٩ ـ الذهبي : الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني (٦٧٣ـ٧٤٨ هـ).
تاريخ الاسلام وطبقات مشاهير الاعلام : ١٦ جزء : مكتبة القدسي : القاهرة ١٣٦٧ هـ .

١٠ ـ ابن سلام : ابو عبيد القاسم بن سلام الهروري البغدادي (ت / ٢٢٤ هـ)
الاموال : تحقيق محمد حامد الفقي ـ القاهرة ١٣٥٣ هـ. المكتبة التجارية الكبرى

١١ ـ الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير (ت / ٣١٠ هـ)
تاريخ الرسل والملوك : ١٥ جزء : طبع ليدن ١٨٧٩ م؛

١٢ ـ ابن الفقيه: ابو بكر احمد بن محمد الهمداني : (ت٣٦٥هـ) ٥
مختصر كتاب البلدان مطبعة بريل ليدن ١٣٠٢ هـ:

١٣ ـ قدامة : ابو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي (ت/٣٢٠هـ) .
قطعة من كتاب الخراج وصنعة الكتابة ، ملحق مع كتاب المسالك والممالك لابن خرداذبه .

١٤ ـ ابن كثير : اسماعيل بن عمر الامشقي (ت/٧٧٤هـ) .
البداية والنهاية في التاريخ : ١٤ جزءا ،مطبعة السعادة القاهرة ١٩٣٢ م .

١٥ ـ ابن اعثم : احمد بن عثمان الكوفي الكندي (ت/ ٣١٤هـ) .
كتاب الفتوح ، ٨ أجزاء . طبع حيدر اباد الدكن ١٩٧٠ م .

١٦ ـ الحموي : شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)
معجم البلدان : ٦أجزاء ، تحقيق فستنفلد ، ليبزك ١٨٦٦ م ٥

١٧ ـ اليعقوبي : احمد بن واضح (ت/٢٨٤هـ)
التاريخ : جزءان ، طبعه هوتسما ، بريل ١٨٨٣ م :

ب — المصادر الحديثة :

١ — ترتون : ارثر ستانلي
اهل الذمة في الاسلام : ترجمة د. حسن حبشي ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٧ م .

٢ — حميد الله : الدكتور محمد حميد الله الحيدر آبادي
مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدية ط٢ مطبعة لجنة التأليف والترجمة القاهرة / ١٩٥٦ .

٣ — طه : صلاح الدين امين
الحياة العامة في ارمينية ، رسالة دكتوراه اجيزت من جامعة بغداد كلية الاداب سنة ١٩٨٠ .

جـ — المصادر الاجنبية

1- Crousett:
Histoire de L' Armenie, Paris 1947.

2- Dasxuranci, Movses
The History of the Caucasian Albanians, translated by 0. J. F. Dowsett, London, 1961.

3- Pasdermadjian, H.
Histoire De L' Armenie., Depuis lesor 'Grnes Jusqu Traite De Lauzanne, Paris 1949.